ومعهم كتاب السلطان المملوكي الملك المنصور، الذي كان يتضمن الإعلام بشمول العفو وإعادة القاضي أبن خلكان إلى ما كان عليه بقضاء القضاة بالشام، واحضر له تشريف من الملك المنصور فلبسه وباشر الأحكام[1]. ويستدل من مجريات تلك الأحداث انه كانت هناك علاقة ودية بين الأمير سنقر الأشقر والقاضي ابن خلكان لذا وسع من رقعة سلطته القضائية ومن المرجح أن تلك العلاقة الوطيدة كانت السبب وراء موقف الأمير سنجر الحلبي من القاضي أبن خلكان مما أدى إلى عزله واعتقاله بعد طرد الأمير سنقر من دمشق. إلاّ أن صدور قرار سلطاني بالعفو عنه وإعادته إلى القضاء يؤكد مرة أخرى مكانة القاضي ابن خلكان في الدول المملوكية.

استمر القاضي أبن خلكان في وظيفته إلى سنة ٦٨٠هـ/١٢٨١م ومن ثم عزل ولزم منزله وتفرغ للتدريس والاشتغال بالعلم إلى أن وافته المنية سنة ٦٨١هـ/١٢٨٢م[2].

اشتهر القاضي أبن خلكان بمكارم الأخلاق وحسن السيرة وبكونه فاضلاً وعارفاً بالأحكام الشرعية والقضائية ويقول المؤرخ اليونيني بحقه : ((وأما رياسته وعلو همته وشرف نفسه وخبرته بقوانين الأحكام والحشمة فلم يكن له في ذلك نظير، وكان جواداً مفضالاً ممدحاً مدحه شعراء عصره بغرر القصائد، وكان يجيزهم الجوائز السنية وكان عنده صبر واحتمال وستر على العورات وعفو عن الزلات))[3]. لذلك كان يعدّ من أشهر قضاة المسلمين في العهد المملوكي.

أما القاضي برهان الدين الزرزاري فشأنه شأن أخيه القاضي بدرالدين السنجاري والقاضي أبن خلكان من الشخصيات الكردية الذين ظهروا في أواخر العهد الأيوبي ونبغوا في العهد المملوكي، إذ ولى القضاء بمصر في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب عندما كان أخوه بدر الدين قاضياً بالقاهرة واستناداً إلى ما ورد في بعض المصادر انه دام في منصبه إلى بداية حكم الملك الظاهر بيبرس[4].

---

(١) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج٤، ص ص٣٧، ٤٢، ٤٣، ابن كثير، م. ن، ج٣، ص ص٢١٨–٢١٩ " المقريزي، السلوك، ج٢، ص ص١٣٣–١٣٤ " العيني، عقد الجمان، ج٢، ص ٢٤٥.

(٢) اليونيني، م.ن، ج٤، ص١٥١ " الذهبي، العبر، ج٣، ص٣٤٧ " الكتبي، عيون التواريخ، ج٢١، ص٣٠٨ " الأسنوي، طبقات الشافعية، ج١، ص٤٩٧.

(٣) ذيل مرآة الزمان، ج٤، ص١٥١ " وينظر الكتبي، فوات الوفيات، ج١، ص١١١ " ابن الملقن، العقد المذهب، ص١٧١.

(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٣، ص٣٣٦ " الكتبي، عيون التواريخ، ج٢١، ص٤٠٢ " ابن تغري بردى، المنهل الصافي، ج٥، ص٢٢٣.

غير أن الذي يفهم مما ورد في مصادر أخرى هو أن قاضي القضاة برهان الدين الزرزاري عين في سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦١م في قضاء مصر والوجه القبلي الذي كان قبل ذلك بيد القاضي تاج الدين أبن بنت الأعز[١]. وهذه الإشارة تضعنا بين حالتين :

- إما أن القاضي برهان الدين الزرزاري عزل عن قضاء مصر قبل هذا التأريخ ولم يبق في القضاء طيلة عهد الملك الصالح إلى الملك الظاهر بيبرس.
- أو أنه بقي في منصب القضاء ولكن ليس في مصر (الفسطاط) والوجه القبلي، حيث ولى القضاء فيها سنة ٦٥٩هـ/١٢٦١م.

ويذكر أن القاضي برهان الدين عزل من قبل الملك الظاهر بوشاية من الوزير بهاء الدين بن حنا (ت ٦٧٧هـ/١٢٧٩م) [٢] ولكن المؤرخ اليونيني يسوق لنا سبباً آخر لعزله وهو أنه في سنة ٦٦٠هـ/١٢٦٢م، ((استدعى الملك الظاهر القاضي برهان الدين قاضي القضاة بمصر وأعمالها وطلب منه محاققة أرباب الودائع المختصة بالصاحب شرف الدين الفائزي، فتوقف عن ذلك فغضب الملك الظاهر لتوقفه وعزله عن القضاء وأضاف ما كان إليه منه إلى القاضي أبن بنت الأعز))[٣].

---

[١] اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج١، ص٤٥٩ " الدواداري، الدرة الزكية، ص٨٥ " الذهبي، تاريخ الإسلام (٦٥١-٦٦٠هـ)، ص٧٧، ذكر المؤرخ ابن كثير تاريخ تعينه بسنة ٦٦٠هـ/١٢٦٢م " البداية والنهاية، ج١٣، ص١٧٩، وحدد المؤرخ ابن تغري بردى تاريخه بسنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، النجوم الزاهرة، ج٧، ص١١٤.

[٢] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٣، ص٣٣٦ " ابن تغري بردى، المنهل الصافي، ج٥، ص٢٢٣.

[٣] ذيل مرآة الزمان، ج٢، ص ص١٥١-١٥٢.

ولا يعرف سبب عدم إمتثال القاضي لما أمر به الملك الظاهر هذا على وجه الدقة، وربما يعزى ذلك إلى شخصيته التي تميزت بالليونة والكرم والمروءة إلى حد عرف فيه بأنه كان قليل الأذى[1]، هذه حقيقة تجلت في موقفه تجاه أولاد خصمه اللدود الوزير ابن حنا وذلك بعد أن مات المذكور واصبح القاضي برهان الدين وزيراً أطلق السلطان الملك السعيد أيديه ورسم له أن يتسلم ويستخرج منهم ما قرره عليهم من الأموال ولكن لم يفعل ذلك بل احسن إليهم[2]. هذا يفسر أن القاضي برهان الدين كان شخصاً حليماً لين الجانب، كثير الصفح عن الزلات، قابل إساءة الآخرين بالإحسان.

وبعد أن عزل القاضي برهان الدين الزرزاري عن وزارة مصر للمرة الثانية إلى سنة ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م التي توفي فيها قاضي القضاة في دمشق بهاء الدين ابن زكى، كان القاضي برهان الدين من ابرز المرشحين لتوليه مكانه ولكنهم صرفوا الوظيفة إلى أبن

الخوي[3] وعقب ذلك تولى وفي سنة ٦٨٦هـ/١٢٨٧م على وجه التحديد قضاء القضاة بالقاهرة والوجه البحري، فبقي في منصبه عشرين يوماً ومات في السنة نفسها[4].

كان القاضي برهان الدين الزرزاري كذلك يعد من الشخصيات الكردية الذين ظهروا في أواخر الدولة الأيوبية وكان له ولأخيه القاضي بدر الدين السنجاري أثراً بارزاً في الوزارة والقضاء بمصر بعد ظهور الدولة المملوكية، حيث وصف المؤرخ الكتبي القاضي برهان الدين بأنه: ((كان حسن السيرة والطريقة في ولاياته، متوفراً على قضاء حوائج الناس مجيباً لمن يقصده وينتمي إليه، قليل الأذى كثير المعروف كريماً فاضلاً في كل فن، وكان هو وأخوه من أجود الناس طباعاً))[5].

---

[1] الكتبي، عيون التواريخ، ج٢١، ص٤٠٢.

[2] اليونيني، مصدر سابق، ج٤، ص٣١٩ " الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٣، ص٣٣٦.

[3] شهاب الدين ابن الخوي أبو عبد الله محمد بن شمس الدين، من العلماء المشهورين، اشتغل في العلم وحصل على معارف كثيرة منها علم الحديث وولى منصب القضاء في القدس وبهنسا وحلب والقاهرة ودمشق من مؤلفاته (علوم الحديث) و (كفاية المتحفظ) توفي سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٤م " أبن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٢٥٦.

[4] اليونيني، مصدر سابق، ج٤، ص٣٢٠ " الصفدي، مصدر سابق، ج١٣، ص٢٥٦ " المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٩٧ " ابن تغري بردى، المنهل الصافي، ج٥، ص٢٢٣ " ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٥، ص٣٩٥.

[5] عيون التواريخ، ج٢١، ص٤٠٣.

شهد العصر المملوكي في مصر والشام استحداث منصب قضاء القضاة في المدن التي كانت تشكل قاعدة أو مملكة حسب مفهوم ذلك العصر ومن تلك المدن مدينة حلب التي كانت تأتي بالمرتبة الثانية بعد مدينة دمشق ضمن قواعد دولة المماليك في بلاد الشام من حيث الأهمية الإدارية، وكانت فيها أربعة قضاة من المذاهب الأربعة، من الذين يعينون من قبل الأبواب السلطانية، وينفرد القاضي الشافعي بينهم بصلاحية تعيين النواب له داخل المدينة وفي جميع أعمالها، وأما قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى فتنحصر سلطتهم القضائية في داخل المدينة فقط[١].

اشتهر من بين قضاة الحنفية في مدينة حلب قاضي القضاة تاج الدين أبو المعالي عبد القادر السنجاري، الذي توفي سنة ٦٩٦هـ/١٢٩٧م وهو معزول، ويذكر بأنه ولى القضاء ببلاد عدة وكان محمود السيرة، إماماً فقيها[٢].

كان القاضي جلال الدين عثمان بن أبي بكر النهاوندي[٣] قد تولى قضاء قضاة صفد وأعمالها منذ أن فتحها الملك الظاهر وإلى سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٩م، حيث توفي القاضي جلال الدين الذي كان له نواب يحبونه ويكرمونه[٤]. على الرغم من أن صفد تعدّ إحدى قواعد الشام ولكن ظلت في تلك الفترة بين الصليبيين إلى أن فتحت في سنة ٦٦٤هـ/١٢٦٥م على يد الملك الظاهر[٥]. ما يفهم منه أن القاضي جلال الدين النهاوندي ظلّ يمارس القضاء في صفد وأعمالها ثلاثاً وثلاثين سنة وفي ذلك دلالة واضحة على كفاءته ونجاحه فضلاً عن درايته بالعمل القضائي.

---

[١] القلقشندي، صبح الاعشى، ج٤، ص٢٢٧.

[٢] المقريزي، السلوك، ج٢، ص٢٨١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٨، ١١٠.

[٣] نهاوند : مدينة تقع بالقرب من مدينة همذان بإقليم الجبال كان سكانها خلال القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي من الكرد الذين كان بعضهم من طائفة الشيعة الإثنا عشرية " ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٣١٣ " حمد الله المستوفي، نزهة القلوب بكوشش، محمد دبير سيافي (تهران: ١٣٣٦هـ. ش)، ص٨٣.

[٤] الصفدي، اعيان العصر، ج٢، ص ص ١٠٦٩-١٠٧٠، الكتبي، عيون التواريخ لسنوات (٦٨٨-٦٩٩هـ)، ص٢٧٢ " ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق محمد محمد أمين (القاهرة : ١٩٧٦)، ج١، ص٢١٦ " العيني، عقد الجمان، ج٣، ص٤٧٦.

[٥] ينظر : الذهبي، تاريخ الإسلام، ص ص٢٤-٢٥ " ابن كثير البداية والنهاية، ج١٣، ص١٨٥.

بعد وفاة القاضي جلال الدين حلّ محله في قضاء قضاة صفد أبنه شرف الدين النهاوندي الذي دام في وظيفته مدة ثم عزل وولى بعد ذلك قضاء عجلون[1] ثم نابلس ومن ثمّ فوض إليه قضاء القضاة بطرابلس، وبعد ذلك أعيد إلى قضاء صفد ومات في سنة ٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م[2]. ووصف بأنه ((كان أعرف الناس بالمداراة، وأخلبهم في المحادثة والمجاراة، له دربه بسياسة الخصوم ومصالحتهم وقودهم إلى تراضيهم بعد تشاحيهم ومشاحنتهم))[3].

كما وتولى القاضي بن محمد بن بهرام الكوراني قضاء القضاة الشافعية بحلب وهو من مشاهير العلماء، وكان قبل مباشرته لتلك الوظيفة ناب في الحكم بدمشق، ثم عزل وتوفي سنة ٧٠٥هـ/ ١٣٠٥م كان ديناً صالحاً[4].

تعدّ أسرة الأخنائي من أشهر الأسر في مصر في القرن الثامن الهجري / الرابع الميلادي، حيث ولى أفرادها وظائف دينية مختلفة في مصر وبلاد الشام، ومن أوائل الذين ولّوا المناصب القضائية منهم القاضي علم الدين محمد بن أبي بكر الاخنائي الشافعي الذي عين في سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م في قضاء الإسكندرية[5]. ومن ثم نقل إلى قضاء الشام وأصبح قاضي القضاة الشافعية بمدينة دمشق وأعمالها سنة ٧٣٠هـ/١٣٣١م إلى أن وافته المنية سنة ٧٣٢هـ/١٣٣٢م وكان رجلاً ذكياً عفيفاً ديناً محباً للعلم والفضائل[6].

---

(١) عجلون : قلعة في بلاد الشام تقع بالقرب من مدينة بيسان. أبوالفداء،تقويم البلدان،ص٢٤٥.

(٢) ذكر الصفدي أنه مات سنة ٧٦٤هـ/ ١٣٧٢م بعد أن تغير عليه الأمير سيف الدين أرقطاي، أعيان العصر، ج٤، ص ١٧٣٥ " ونعتقد أن هذا تصحيف وذلك لأن المؤرخ الصفدي توفي في نفس السنة المذكورة ولم يسجل ويترجم لوفيات تلك السنة. فضلاً عن ذلك أن الصفدي نفسه عندما ترجم للأمير أرقطاي ذكر أنه كان نائباً في صفد خلال الحقبة ٧١٨-٧٣٦هـ/ ١٣١٨-١٣٣٥م، وتوفي سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م. ينظر : أعيان العصر، ج١، ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٣) الصفدي، م. ن، ج٤، ص ١٧٣٥ " أبن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص ١٥٨.

(٤) الصفدي، أعيان العصر، ج٤، ص ١٨٦٩ " أبن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٢، ص ٨٩ " أبن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص ١٣. محمد أمين زكي، مشاهير الكرد وكردستان، ترجمة: كريمة المؤلف، (القاهرة : ١٩٤٧)، ج٢، ص ١٣٩-١٤٠.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص٩٥، وينظر الصفدي، أعيان العصر، ج٣، ص١٦٠٢.

(٦) ابن الوردي، تتمة المختصر في أخبار البشر، (مصر :١٢٨٥هـ)، ج٢، ص٣٠٠ " ابن كثير، م.ن، م.ن، ج١٤، ص ص ١٠٨-١١٨ " السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج٩، ص ص ٣٠٩-٣١٠.

وبعد وفاة القاضي علم الدين الأخنائي بسنتين تولى قضاء القضاة في دمشق عالم كردي آخر هو القاضي شهاب الدين محمد بن المجد الاربلي الزرزاري[1] الشافعي الذي كان يتولى قبل ذلك وظائف دينية أخرى وعرف باشتغاله بالعلم والتدريس[2]، يذكر أنه استمر يعنى في منصبه ما يقارب ثلاث سنين وتوفي سنة ٧٣٨هـ/١٣٧م بعد أن نفرت به بغلته ومات أثر ذلك[3]. ولكن الذي يراه البحث هو أن مدة ولايته القضاء في دمشق كان أكثر من ثلاث سنين إذ عين في سنة ٧٣٤هـ/١٣٣م وتوفي بعد أن عزل بمدة يسيرة لم تتجاوز بضعة أيام. وكان القاضي شهاب الدين واسع النفس وله مكارم ومحاسن ومهر في الشروط القضائية، إذ وصفه الصفدي بقوله : ((وكان في الشروط آية، وفي معرفة الأحكام ونقضها وإبرامها غاية، وكان في المكارم لا يجارى وفي الجود لا يبارى. وله على الناس خدم وفي المروءة رسوخ قدم. ينظر في المكتوب نظرة واحدة فيعرف فساده من صلاحه، ويزيل منه واواً أو يزيده ألفاً فيأتي بالمزاد إلى اصطلاحه))[4]. وهذا يدل على مهارته وخبرته الفائقة في وظيفته ومن المستحسن أن يذكر أنه كان منحدراً من عائلة علمية، حيث يعدّ والده وشقيقه من العلماء ويأتي الحديث عن نشاطهم في الفصل الرابع إن شاء الله.

يعدّ القاضي تقي الدين الاخنائي واحداً من أبناء الأسرة الأخنائية الذين ذاع صيتهم وطال باعهم في منصب القضاء، وهو شقيق القاضي علم الدين الاخنائي المذكور سابقاً. ولكن القاضي تقي الدين كان على مذهب الإمام مالك، وعين في سنة ٧١٨هـ/١٣١٨م قاضي القضاة المالكية بمصر[5]، وواظب على اهتماماته العلمية واستمر في وظيفته إلى حين وفاته سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م، وكان السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون يعظمه ويرجع إلى

---

[1] كلمة الزرزاري أصابها التصحيف عند الصفدي وصارت الزدزاري، ينظر الوافي بالوفيات، ج٣، ص٣٧٣، وأصبحت الرازي عند أبن كثير، ينظر : البداية والنهاية، ج١٤، ص١٣٤.

[2] ابن كثير، م. ن، ج١٤، ص ص١٢٢-١٣٤ " ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص٨٧ " ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، ج٩، ص٣١٤.

[3] الذهبي، ذيول العبر، ج٤، ص١١٠ " ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص١١٨.

[4] أعيان العصر، ج٤، ص١٧١٦ " وينظر ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص٨٧ " يقارن بالصفدي، الوافي بالوفيات، ج٣، ص ص٣٧٣-٣٧٤.

[5] ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص٦٥، المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٠. من الجدير بالإشارة بالإشارة أن المؤرخ ابن تغري بردى اختلط بين سيرة القاضيين علم الدين الاحنائي وتقي الدين الاخنائي والتبس عليه الأمر في معرض كلامه عن القاضي تقي الدين، إذ أدرجه ضمن وفيات سنة ٧٥٠هـ/ ١٣٥١م ولكن معلوماته عن سيرته تخص القاضي علم الدين حسبما كانت مبسوطة في المصادر الأصلية، ينظر النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٢٤٧.

أقواله إذ عزل قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى خلال حقبة حكمه فى بلاد الشام و مصرو لكن بقي القاضي تقي الدين محتفظاً بمنصبه[1]. ووصف بأنه من عدول القضاة وخيارهم، كما كان يعدّ من أعيان الفقهاء[2]. إن بقاء القاضي تقي الدين الاخنائي في منصب قضاء القضاة المالكية بمصر لمدة أكثر من ثلاثين سنة وإحجام السلطات المملوكية عن عزله يدل على نجاحه الذي كان ثمرة خبرته المتراكمة من جهة، وينم عن مكانة أسرته في مصر التي ظلت تتوالى أفرادها على المناصب الدينية فيها من جهة أخرى.

بعد وفاة القاضي تقي الدين عين أبن أخيه تاج الدين محمد بن محمد الاخنائي قاضياً للقضاة المالكية بمصر وذلك في سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م[3]، واظب على وظيفته إلى حين وفاته سنة ٧٦٣هـ/١٣٦٤م، فكان فقيهاً فاضلاً رئيساً، فقد كان يتولى النظر في الخزانة السلطانية قبل توليه القضاء[4]. بعد أن قضى القاضي تاج الدين الاخنائي في القضاء ثلاث عشرة سنة، برز قضاة آخرون من أسرة الاخنائي ليحلوا محله فكان أبرزهم في تلك الحقبة هو القاضي برهان الدين بن علم الدين الهذباني الاخنائي أخو القاضي تاج الدين الذي كان شافعي المذهب ثم تحول مالكياً على نحو ما فعله عمه القاضي تقي الدين الاخنائي، وناب في الحكم مدة من الزمن ثم استقل بقضاء القضاة المالكية سنة ٧٦٣هـ/١٣٦٢م. واستمر قاضياً لمدة خمس عشرة سنة إلى سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م على وجه الدقة وحمدت سيرته فيه[5]، حيث ((كان مهيباً صارماً قوالاً بالحق قائماً بنصر الشرع رادعاً للمفسدين))[6].

---

(١) الصفدي، أعيان العصر، ج٣، ص ص١٦٠٣-١٦٠٤ " ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص ص٢٧-٢٨.

(٢) ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق : محمد الاحمدي أبو النور (القاهرة : د.ت)، ج٢، ص٣٢١ " محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. (القاهرة : ١٣٩٤هـ)، ص١٨٧.

(٣) الصفدي، م. ن، ج٤، ص ١٨٨١.

(٤) المقريزي، السلوك، ج٤، ص٢٢٠، ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، ج١١، ص١٤.

(٥) الصقاعي، تالي وفيات الأعيان، ص ص١٤٦-١٤٧، المقريزي، السلوك، ج٤، ص ص٢٦١، ٣٩١، ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، ج١١، ص١٣٦.

(٦) ابن حجر، أنباء الغمر، ج١، ص١٥٩ " ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص٢٥٠.

وبعد وفاة القاضي برهان الدين الاخنائي لم يخرج منصب قضاء القضاة المالكية بمصر من أيدي قضاة من أبناء الأسرة الاخنائية الهذبانية بل تواصل بينهم، ففي سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م، خلع القاضي بدر الدين بن كمال الدين بن علم الدين الاخنائي واستقر في قضاء القضاة المالكية بالقاهرة[١]، عزل عن منصبه سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م وأعيد في سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م ثم عزل في السنة نفسها وبعد ذلك لزم داره إلى أن توفي سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م وكان مشكور السيرة أخيراً ديناً[٢]. وبهذا لم يعدّ منصب قضاء القضاة المالكية حكراً على آل الاخنائي ولا سيّما بعد التغيرات السياسية التي طرأت على السلطة المملوكية في تلك الحقبة الزمنية.

إن توالى القضاة المذكورين من أسرة الأخنائي الهذبانية في وظيفة قضاء القضاة المالكية في الديار المصرية لمدة سنتين سنة ٧١٨-٧٧٩هـ/ ١٢١٨-١٣٧٧م يدل على جملة من الحقائق التاريخية، من أبرزها :

آ. المكانة العلمية لعلماء آل الاخنائي، ورسوخ أقدامهم في المذهب المالكي، مما أهلهم لبلوغ أعلى مراتب الوظائف الدينية.

ب. بقاء ثلاثة قضاة من تلك الأسرة واحداً تلو الآخر لهذه المدة يدل على نجاحهم في عملهم القضائي من ناحية وعلى علاقاتهم الطيبة مع ملوك المماليك البحرية الذين حكموا الدولة خلال تلك الحقبة من ناحية ثانية.

جـ. من المرجح أن قلة علماء المالكية نسبياً مقارنة بالشافعية في الديار المصرية كانت عاملاً لتخفيف حدّ التنافس والتعيين في قضاء القضاة المالكية، الأمر الذي ساعد على احتفاظ قضاة آل الاخنائي بمنصبهم للمدة المذكورة.

---

[١] المقريزي، مصدر سابق، ج٤، ص٣٨٩ " ابن حجر، م. ن، ج١، ص١٥٥ " ابن تغري بردى، مصدر سابق، ج١١، ص ص٢٩٤-٢٩٥.

[٢] ابن حجر، م. ن، ج٢، ص ص ١١٣ -١١٤٤ " رفع الأصر عن قضاة مصر، ج٢، ص ص٣٨٤-٣٨٥ " ابن تغري بردي، م. ن، ج١١، ص٢٩٥ " ابن العماد الحنبلي، مصدر سابق، ج ٦ص٢٨٤.

ب. الوظائف القضائية الأخرى

انطلاقاً من حرص المماليك على حفظ الاستقرار واستتباب الأمن ولضمان توفير العدالة اهتموا بالسلطة القضائية وعينوا القضاة في مختلف المدن والبلدان وحتى القرى، وساروا في ذلك على خطى أسلافهم من الأيوبيين والزنكيين، فأكثروا من تعيين القضاة في مختلف الآفاق.

تولى الكثير من علماء الكرد أبان عهد المماليك البحرية المناصب القضائية في مختلف مناطق بلاد الشام والديار المصرية مما يستشف منه كثرة علماء الكرد الذين نبغوا في العلوم الإسلامية في ذلك العهد. فضلاً عن ذلك أن غالبيتهم كانوا على مذهب الإمام الشافعي الذي لا يزال أوسع المذاهب الفقهية انتشاراً بين الكرد. والمتتبع لممارسة السلطات القضائية في العهد المملوكي يلاحظ علو مرتبة القضاة الشافعية لأنه المذهب الرسمي للدولة، علاوة على أنه أكثر المذاهب رواجاً وانتشاراً في مصر وبلاد الشام، لذا في الكثير من المناطق يحق لقاضي القضاة الشافعي وحده تعيين النواب والفقهاء للمناطق التي تشملها صلاحياته القضائية وهو يعين من اتباع مذهبه الفقهاء من بينهم القضاة الكرد.

من قضاة الكرد الذين مارسوا القضاء في بداية عهد المماليك البحرية في مصر القاضي شبلي بن الجنيد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان الأربلي الزرزاري، وهو أربلي تولى القضاء ببلد أخميم[1] وتوفي فيها سنة ٦٥٣هـ/١٢٥٥م [2]. ويذكر معاصره المؤرخ ابن

الصابوني إن شبلي كان فقيهاً صالحاً من بيت كبير مشهور بالفقه والدين، حيث سكن القاهرة وتولى القضاء ببعض أعمال الديار المصرية [3].

كما وتولى القاضي عبد الرحمن بن عثمان أبو محمد الزرزاري قضاء عزاز[4] في عهد المماليك وبقى في منصبه إلى أن توفي بها سنة ٦٥٥هـ/١٢٥٧م فكان إلى جانب مهمته القضائية مهتماً بعلم الحديث[5].

---

[1] بلد أخميم : بلدة تقع على مشارف النيل بالصعيد، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص ص١٢٣-١٢٤.

[2] الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات (٦٥١-٦٦٠هـ)، ص١٤٩.

[3] تكملة إكمال الإكمال (بيروت :١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٢٢٧.

[4] عزاز : بلدة تقع شمال مدينة حلب، ياقوت، معجم البلدان، ج٤، ص١١٨.

[5] الذهبي، مصدر سابق، ص٢٠٣.

تولى طائفة من قضاة الكرد وظيفة العدالة التي هي وظيفة قضائية، ويطلق على الذين يتولونها (العدول)، وما يسمون في يومنا هذا بـ (المحقق العدلي). إذ يساعدون القاضي ويمدونه بالمعلومات، ويتفحصون أحوال الناس في منطقتهم ويطلعون القاضي على سلوكهم وحقوقهم اثناء النزاع والمرافعات، ويجب ان يتصفوا بالعدل والأمانة ولهم المعرفة بالأحكام الشرعية وتنظيم السجلات[1].

ومن أولئك القضاة محمد بن صدر الدين كمال الدين الماراني الشافعي الذي كان أحد العدول. واشتغل كذلك بالتدريس والإفتاء، توفي سنة ٦٥٩هـ/١٢٦١م[2].

وكان القاضي كمال الدين الكردي من الشخصيات المقربة للملك المعز التركماني الذي قربه وادناه زمن سلطنته، وولاه قضاء المقس[3] إلاّ أنه قد علق به حب الرئاسة والتقدم عند السلطات على حساب الآخرين لذلك لم يفلح في ذلك بل ألقيَ القبض عليه وحبس وجمعه السجن مع شخص يدعى انه من بني العباس، اتفق معه القاضي كمال الدين على أن يسعى له في أمر إحياء الخلافة ويكون القاضي وزيره ولكن توفي العباس في السجن وبعد ذلك افرج عن القاضي[4] الذي واظب على نشاطاته السياسية وسعى في إتمام الأمر لأبن العباسي المتوفي وكتب مناشير وتواقيع وتحدث في ذلك مع جماعة من الأعيان محاولاً إقامة دولة ولكن تسرب الحبر إلى الملك الظاهر الذي قبض عليه وذلك بتحريض من وزيره بهاء الدين ابن حنا وقاضي قضاة الديار المصرية تاج الدين ابن بنت الأعز اللذين كانا من اشد الناس عداوة للقاضي كمال الدين لجرأته وتوثبه ولكونه من أصحاب القاضي

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، (بيروت : د.ت)، ص ص٢٢٤-٢٢٥ " ويقارن بابن أبي الدم، أدب القضاء، ص٦٦.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات (٦٥١-٦٦٠)، ص٣٩٧ " العبر، ج٣، ص٢٩٦ " ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٥، ص٢٢٩.

(٣) المقس : حصن ومدينة تقع على مشارف النيل بالقرب من القاهرة تسمى قبل السلام بـ(أم دنين)، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص١٧٥ " وكان يسكنها في العهد المملوكي على حد قول المقريزي الكرد والأجناد والكتاب " الخطط، ج٢، ص ١٢٤.

(٤) أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص ص ٢١٧-٢١٨ " أبن تغري بردي، المنهل الصافي / ج٥، ص ص ٢١٦-٢١٧.